

تقارير ندوات قرطبة

تقرير ورشة العمل حول «التنوع والمواطنة في موريتانيا»

13 ديسمبر 2014

الكاتب | عبد الله باه

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2014

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19

Tél: +41 (0) 22 734 15 03

info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

تقرير ورشة العمل حول "التنوع والمواطنة في موريتانيا"

نواكشوط، موريتانيا

13 ديسمبر 2014

الكاتب: عبد الله باه

تصميم: أمين لخضر

مؤسسة قرطبة بجنيف منظمة سويسرية، غير حكومية وغير ربحية، تشتغل في مجال ترقية السلم. تأسست في مدينة جنيف سنة 2002 من أجل دفع البحث والحوار في قضايا السلم، وتعزيز التبادل بين الثقافات والحضارات بروح قرطبة التي سادت في القرن العاشر للميلاد، تلك المدينة الأندلسية التي سميت "عاصمة الحكمة" والتي تبقى إلى الآن نموذجاً شبه وحيد للتعايش السلمي وتلاقح الأفكار. تركز مؤسسة قرطبة بجنيف اهتمامها على التوترات والاستقطابات في المجتمعات التي يقطنها مسلمون، وتهدف إلى تعزيز الموارد النظرية والتطبيقية في مجال ترشيد الخلاف في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

يمكن الاطلاع على نسخة من هذا التقرير بالعربية والانجليزية في موقع مؤسسة قرطبة على الانترنت.
الآراء الواردة في تقارير ندوات قرطبة هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر فريق مؤسسة قرطبة.
تقارير ندوات قرطبة هي ملكية لمؤسسة قرطبة بجنيف، يسمح بإعادة استعمالها أو نشرها شريطة ذكر المصدر.

2.....	جدول المحتويات.....
3.....	1. مقدمة
4.....	2. النقاشات والمداخلات.....
4.....	1.2 اللغات والثقافة.....
5.....	2.2 التنوع والتعايش.....
6.....	3.2 الطبقة الاجتماعية والمواطنة
7.....	4.2 دولة القانون وحقوق الإنسان.....
8.....	5.2 المشاركة السياسية والمواطنة.....
10.....	3. مجموعات العمل والتوصيات
11.....	4. الآثار والخطوات المقبلة
11.....	الخلاصة

المحصلة، كافة المكونات الثقافية والاجتماعية والعرقية والجهوية في البلاد.

وشكلت الورشة مناسبة لتعميق النقاش حول موضوع "التنوع والمواطنة في موريتانيا". وقد عرضت خمسة محاور للنقاش.

وكتمهيد للنقاشات، قدمت خمسة عروض من قبل شخصيات من ضمن المشاركين، كانت محل تعقيبات وتصويبات وتعليقات المشاركين في جو من التبادل والتشارك. وفي هذا الإطار، قدم أستاذ لعلم الاجتماع في جامعة نواكشوط ورقة حول "التنوع والمواطنة". وقدم أحد الحقوقيين الناشطين في الدفاع عن حقوق الإنسان مداخلة بعنوان: "واقع التعددية والمساواة في الحقوق في موريتانيا". ومن جهته، قدم أحد نشطاء اليسار في الستينيات والعضو البارز حالياً في أحد أحزاب المعارضة المعتدلة، ورقة حول "التعدد والاختلاف والتعايش في موريتانيا". ثم تبع ذلك عرض قدمه أستاذ آخر لعلم الاجتماع في الجامعة بعنوان: "التعددية والمواطنة في دولة القانون". وأخيراً، تابع المشاركون ورقة من إعداد أحد الباحثين في التاريخ حول إشكالية: "أية مقترحات لتثمين التعددية وآفاق مستقبل السلم والوثام الاجتماعي والمصالحة الوطنية في موريتانيا؟".

وطبقاً لقاعدة "تشاتام هاوس" تم التأكيد علي منع إسناد أي كلام ورد في القاعة إلى شخص بعينه في حال اقتباس أفكاره أو الاستئناس بأرائه أو بالإشارة إلى مواقفه في مناسبات أخرى.¹ وبعد تبادل بناء، توصل المشاركون إلى نقاط إجماع عديدة، أهمها العمل على المساعدة في خلق الأجواء المناسبة لفتح نقاشات واسعة ومستنيرة للقضايا المثارة على مختلف الأصعدة والأوساط حتى تكون قابلة للتداول ومستساغة من حيث الطرح ويكون تقبلها وتبنيها ممكناً. وبذلك، يتم إدراجها في منظومة الأفكار والمقترحات الواجب أخذها بعين الاعتبار في أية مقارنة جديدة لتسيير التنوع وموائمته المطلوبة مع قواعد المواطنة، مما يقتضي إصلاحات شجاعة قد تشكل، بلا شك، مدخلا لتطبيق آليات تحويل الخلاف الاثني وجعله دعامة راسخة للمصالحة الوطنية في موريتانيا.

تعتبر موريتانيا إحدى دول الساحل حيث تعيش العديد من المجتمعات المحلية التي تتشبهت كل منها بثقافة مختلفة. تنقسم هذه المجتمعات إلى مجموعتين رئيسيتين "الموريتانيون العرب والسود". وتتشكل كل واحدة من تلك المجتمعات من عدة مجموعات فرعية (القبائل والأعراف والتكتلات الجهوية، إلخ) بعيدة عن التجانس. وقد شهدت علاقات التعايش بين هذه المجموعات صراعات تولدت منها مشاكل عميقة كادت تكتسي طابعاً بنيويًا كالعبودية وغيرها.

تتنافس المجموعات الرئيسية الكبيرة على النفوذ مع نزعة واضحة لإنكار الآخر. وقد يفاقم من ذلك إجماع معظم نخب المجتمعات المحلية وفعاليتها السياسيين والدينيين والاجتماعيين عن الحوار. والأدهى أنها تظل متشبثة بمواقفها، بعيداً عن روح الحوار. ومما يزيد هذا الوضع تفاقماً، العجز البين أو المفترض للدولة في لعب دور الحكم المحايد في تسيير الصراعات والخلافات بمختلف أنواعها. ومن البين أن هذا الوضع قد يعرض البلاد لمخاطر جدية وحقيقية من العنف وحتى الانفجار الداخلي.

لقد عقد، في الرابع من سبتمبر 2014 في نواكشوط، أول لقاء سمح بتبادل للآراء بخصوص القضايا الخاصة بالعلاقات العرقية في موريتانيا. هذا اللقاء ضمّ باحثين من مراكز بحثية مختلفة مثل المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، المعهد الموريتاني للدراسات الإستراتيجية، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بعض الأحزاب السياسية، المجتمع المدني والقادة الدينيين.

ورغم أهميتها البالغة، تبقى العلاقات العرقية في موريتانيا حساسة للغاية، مما يقتضي إعطاء الفرصة للفاعلين وأصحاب المصلحة للقاء والنقاش والبحث فيها من أجل تثمين التنوع وتقدير التعايش السلمي في البلاد. وفي نهاية هذا اللقاء، لمست إرادة لدى المشاركين بضرورة بناء ومد جسر قد يشكل مساحة للحوار بهدف التفكير سوياً في مبادرات ملموسة من أجل ترسيخ التنوع والمواطنة.

وفي هذا الإطار، انعقد في نواكشوط يوم 13 ديسمبر 2014، يوم ثان للنقاش، منظم على شكل ورشة بمشاركة أكثر من 50 شخصية ذات مستوي عال، تتمتع بمصداقية كبيرة، بعضها من الشخصيات المستقلة والبعض الآخر من الناشطين في أحزاب وتنظيمات سياسية تمثل، في مجملها، كافة مكونات الطيف الفكري والإيديولوجي والسياسي في البلد. كما أنها تمثل، في

¹ حينما يعقد اجتماع او جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس، فإن المشاركين يكونوا احراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن لا يجب كشف هوية او انتماء المتحدثين او اي شخص آخر من المشاركين.

وأخيرا، يجب التنويه إلى أن الأفكار والآراء الواردة في هذا التقرير تشكل مواقف شخصية لمن عبروا عنها وبالتالي فإنها لا تشكل، بأي حال، موقفا مؤسسة فرطية بجنييف ولا لأي من شركائها، خاصة وزارة الشؤون الخارجية السويسرية، إذ أنها، جميعا، تلتزم بموقف الحياد الصارم.

2. النقاشات والمدخلات

خلال المدخلات في الجلسة، أثار المشاركون عديد المسائل المتعلقة بإشكالية التنوع والمواطنة كما تتجلى في موريتانيا. وقد برزت الأفكار الأساسية التالية:

1.2 اللغات والثقافة

قدم المشاركون مسألة اللغة والثقافة كأحد نقاط الخلاف المؤثرة سلبا على مسألة التعايش في موريتانيا. وحسب أصحاب ذلك الرأي، فإن موريتانيا، التي توجد بها أربع لغات وطنية (العربية والبولارية والسوننكية والولفية) معترف بها رسميا في المادة 6 من دستور 20 يوليو 1991، ظلت منقسمة، ويشكل عميق، حول مسألة اللغة.

فعند استقلالها من فرنسا، كانت اللغة الفرنسية وحدها المتداولة في التدريس وفي العمل الإداري في البلاد، حيث كان جل أوائل المكونين في التعليم المعاصر هم من خريجي المدارس الاستعمارية التي أنشأتها فرنسا في العديد من المدن والقرى: ككيهيدي، روصو، بوغي (جنوب)، أطار (شمال)، النعمة وكيفة (شرق). ونتج عن ذلك انه، غداة الاستقلال، سنة 1960، تبوأ خريجو تلك المدارس مكانة الصدارة لبناء البلد الجديد، معتمدين على التراكمات السابقة في مسعى للتأسيس لأمة موحدة تعزز بكل الروافد اللغوية والحضارية التي طبعت وجودها علي مر التاريخ والحقب.

وبموازاة مع المدرسة الفرنسية، كانت توجد المدرسة القرآنية التقليدية المعروفة بالمحظرة التي كانت حاضرة في أوساط مكونات البلد كلها، سواء عند العرب أو عند الأفارقة الموريتانيين (الزنج)، وإن كان هؤلاء أسرع تبني اللغة الفرنسية بشكل أوسع من مواطنيهم العرب. ولذلك، سرعان ما تعالت الأصوات في أوساط المثقفين المكونين باللغة العربية للمطالبة بإدخال اللغة العربية في المناهج التربوية. ومن ثم المطالبة، لاحقا (والمستمرة)، بجعلها لغة العمل الوحيدة والرسمية في البلد، مما أفضي إلى الواقع المعاش اليوم والمتميز بهيمنة اللغة العربية في العديد من المجالات رغم الحضور القوي المستمر للغة الفرنسية في الإدارة.

في سنة 1966، أدي قرار إدخال اللغة العربية إلى النظام التربوي إلى مواجهات عرقية دموية في البلد إثر اعتراض الطلبة الزواج عليه، فسجلت حالات وفاة في شوارع نواكشوط في شهر فبراير من تلك السنة. ومنذ ذلك التاريخ، ما فتئت مسألة اللغة تشكل نقطة استقطاب متقدمة، مشكلة وقودا للصراعات والأزمات، ليس من باب استخدامها كلغة تواصل وتلاحم ولكن لما تمثله كأداة لممارسة السلطة والسيطرة على منافذ القرار. وفي هذا السياق، تعتبر النخبة العربية ومناصري الحركات القومية العربية عموما أن النخبة الزنجية ترفض، وبشكل مستفز، الاعتراف بالطابع الهوياتي والثقافي العربي السائد في موريتانيا، مفضلين التماهي في هويات ومجموعات ثقافية لا تمت بصلة بالواقع الثقافي والروحي للشعب الموريتاني. وكمثال على ذلك، يشيرون مسألة "تعلق أولئك المثقفين بلغة المستعمر وثقافته على حساب لغاتهم واللغة العربية، لغة القرآن"، حسب تعبير دكتور باحث في مركز للأبحاث. ويعتبر المدافعون عن هذا الرأي في أوساط المشاركين أن إدخال اللغة العربية وإعطائها الطابع الخاص في المناهج التربوية في البلد لم يكن سوي إعادة سليمة للأمر إلى الحقيقة التاريخية للواقع الثقافي للبلد الذي سعي الاستعمار إلى طمسه وسايته في ذلك، فيما بعد، نخبة جيل الاستقلال.

ابتداء من سنوات 72 - 73، تبنت موريتانيا نظاما أقرب هو للاندواجية الكاملة مع تمكين طفيف للفرنسية. وابتداء من سنة 1979، عمق العسكر الفجوة بين المجموعات باتخاذهم لنظام التعليم التمييزي من خلال لغة التعلم، حيث كان للأطفال، ظاهريا، الخيار بالتعلم حسب اللغة التي يريدون، سواء بالعربية أو بالفرنسية. وفي ظل احتقان اثني قوي، اختارت الأغلبية الساحقة من المجموعة العربية إرسال أبنائها إلى الشعبة العربية حماية لهويتهم؛ وبالمقابل، أرسل الزوج أبناءهم للدراسة في الشعبة الفرنسية "رفضا للاستلاب الثقافي". وفي نفس الفترة، تم إنشاء معهد للغات الوطنية الذي كان مقررا له أن يكون، بعد سنوات تجريبية محدودة، دعامة لمشروع تعميم تعليم اللغات الوطنية الأفريقية (البولارية، السوننكية والولفية) في مراحل التعليم الابتدائي في حدود سنة 1985، لكن العسكر لم يف بوعده في هذا الموضوع. بل سيتم إغلاق المعهد سنة 1999 ويحول العاملون فيه، من أساتذة وباحثين وفنيين في اللغات، لكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة نواكشوط كمتعاونين.

ومنذ ذلك التاريخ، خرجت المدرسة الموريتانية عن إطار المدرسة الجمهورية لتصبح مدرسة مجموعات بامتياز، حيث أصبحت تكون مواطنين مختلفين في بلد واحد؛ مواطنون لا يتفاهمون ولا

يتبادلون ولا يتقاسمون نفس المرجعيات ولا ينمون نفس الطموحات. وزادت أحداث أبريل 1989 الأمور تعقيدا وعمقا.²

فبعد عمليات الإبعاد الجماعية والمكثفة للمواطنين الموريتانيين السود نحو السنغال، أعلنت الحكومة العسكرية التعددية السياسية سنة 1991، دون أي مشاورات مسبقة. وفي خضم ذلك، تم اعتماد دستور آحادي قرر رسمنة اللغة العربية وإن ظلت الفرنسية، في الواقع، هي اللغة المعتمدة أساسا في العمل اليومي للإدارة.

وفي هذا السياق، يقول أحد الفاعلين في تنظيمات العائدين ان "الزواج الموريتانيين يرون في قرار فرض اللغة العربية، دستوريا، قرارا للمجموعة العربية المهيمنة لا قضاءهم من الدولة وتحويلهم، في أحسن الأحوال، إلى مجموعة موجودة رمزيا، على غرار المغتربين، مما يحولهم إلى أجنب في بلدهم". وتحدث أحد الحقوقيين المشاركين معلقا على هذا الموقف بالقول بأنه "بحكم كونها لغة أغلبية الشعب في موريتانيا، وباعتبارها لغة القرآن، الكتاب المقدس لدى كل الموريتانيين، فلا مبرر لرفض ان تتبوأ هذه اللغة المكانة اللائقة بها طبيعيا في البلد".

أما على المستوى الثقافي، فقد أبدى المشاركون خشيتهم من المستوى المنحط، حد الانحطاط، للثقافة السائدة المتداولة حاليا في البلد. فحسب رأي بعضهم، يظل طغيان الخطاب الديني "الجامد" المفرد في التمجيد للهوية العربية على حساب الباقي هي السمة المميّزة للثقافة في الميدان، مما يولد نوعا من الجمود والعقم، ويحول دون أي تطور للعقل وللقيم في المجتمع. وفي هذا الصدد يقول أحد الناشطين في إحدى روابط الدفاع عن حقوق الطبقات المهمشة بان "التطرف الذي يزداد يوما بعد يوم في البلد ينتج عن تداول خطاب مبتذل، كثيرا ما يتم اجتراره، خاصة فيما يتعلق بالتفسير الموجه للدين، يجتر أفكارا وعادات تليدة تحول دون أي إمكانية للانفتاح على الآخر وعاجز عن أن يعبر عن الاختلاف والتنوع، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي. كما عبر بعض المشاركين عن استغرابهم للحيز المحدود الذي تخصصه وسائل الإعلام، سواء

منها العمومية أو الخصوصية، لثقافات المجموعات الإفريقية الموريتانية. وفي هذا الصدد كذلك، يقول أحد أعضاء "إحدى روابط الناجين" بأن تلك المجموعات ممنوعة من الحق في إنشاء شبكات إذاعية وتلفزيونية، بينما منحت عشرة تراخيص لصالح فاعلين ينتمون كلهم إلى المجموعة البيطانية.³ وبنفس النبرة، تحدثت مناضلة فاعلة في حزب سياسي قائلة بأنه: "للوصول إلى مادة ثقافية جديرة بالتقدير والاحترام بلغاتهم المتداولة يرغب الزوج الموريتانيون على اللجوء إلى وسائل إعلامية خارجية، خاصة منها تلك الموجودة في دول الجوار"

وحيال ما يعتبرونه تحديا جسيما للوثام الوطني وخطر يهدد استقرار البلد، يوصي المشاركون بفتح حوار وطني حول مسألة اللغة، وعموما، حول مسألة التعليم والتكوين. كما يوصون باحترام ثقافات وحق الاختلاف المكفول للمجموعات غير العربية في البلاد، خاصة عبر وسائل الإعلام.

2.2 التنوع والتعايش

سجل العديد من المشاركين بداهة واقع التنوع الثقافي في موريتانيا ويعتبرون انه رغم ان هذا التنوع ضارب في أعماق التاريخ بحكم تقاسم المكونات نفس الأرض ونفس المعتقد الإسلامي، إلا انه يظل بعيدا عن الممارسة والاعتراف به في الحياة الاجتماعية والعامية في البلد؛ حيث أشار الكثير من المشاركين إلى التوجه الغالب لدى النافذين وصناع القرار والممسكين بالسلطة إلى نفي وتغيب الطبيعة التعددية للشعب الموريتاني. واعتبر القائلون بهذا الرأي ان الدولة عمدت، منذ انقلاب 1978، إلى تبني نظرة قومية عربية ضيقة أفضت بأصحابها إلى ترسيخ كامل لموريتانيا في العمق العربي متجاهلة، في نفس الوقت، الجذور الزنجية والانتماء الإفريقي للبلد. ومنذ ذلك التاريخ، قطعت البلاد الرباط مع سيرتها الأولى، ألا وهي كونها همزة وصل بين إفريقيا الشمالية العربية والبربرية وإفريقيا جنوب الصحراء الزنجية. ويرى أحد مناضلي إحدى الحركات "الثائرة"، أن هذا السعي الأعمى للاتصاق بالعالم العربي، بأي ثمن، هو السبب الأول في تجاهل الاعتراف بواقع التنوع الثقافي. والاثني في موريتانيا. وبناء عليه، عدم الاعتراف بالمواطنين الزوج كمواطنين

² نشبت سنة 1989 إثر مشادات بين بعض المزارعين والمقيمين على الشريط الحدودي بين البلدين أدت الي مقتل مزارع سنغالي. وفي ردة فعل هائجة، اندلعت أعمال نهب وقتل ضد الموريتانيين في السنغال وترحيل أكثر من 300 موريتاني من أصول عربية. وفي موريتانيا جرت نفس أعمال العنف تجاه السنغاليين ولكنها طالت الآلاف من الموريتانيين من أصول زنجية، فقامت الحكومة بإبعاد مواطنيها من تلك الشريحة. وكانت تلك الأحداث سببا لازمة عميقة فشل البلدين في تسييرها.

³ يتعلق الأمر هنا بتراخيص منحها السلطة العليا للسمعيات البصرية سنة 2012 لفاعلين ينحدرون، جميعا، من المكون العربي. ففي المجال التلفزيوني رخص للقنوات التالية: الساحل، الوطنية، شنقيط والمرابطون ودافا. أما بالنسبة للإذاعات: كوبنى، صحراء ميديا، إذاعة نواكشوط، إذاعة التنوير وإذاعة موريتانيد.

أبناء الوطن تجاوز تلك الحقبة التي يجب أن لا تشكل سوى عثرة في الطريق على المسار الطويل لمصر وطن يطمح إلى ترسيخ نسيجه الداخلي و ركائز استقراره ووجوده في محيط من أكثر المحيطات هشاشة". وتحدث الكثير من المشاركين في نفس المنحى، متمنين النظر بإيجابية لمسألة التنوع، مطالبين باتخاذ إجراءات لتشجيع التبادل الثقافي بين المجموعات مع منح عناية خاصة للتعايش في الأحياء لمنع ظاهرة العزلة أو الغيتو في كبريات المدن وتحاشي ما قد ينتج عن تلك الظاهرة.

3.2 الطبقة الاجتماعية والمواطنة

انتقد المشاركون العوائق الموروثة عن المنظومة الاجتماعية التقليدية التي تشكل عقبة حقيقية أمام ترسيخ مفهوم المواطنة سواء على مستوى النخب أو الحكومة في موريتانيا. كما شدد المشاركون على طبيعة التراتبية الاجتماعية المغلقة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي على كل مستويات أقطاب. المجموعات العرقية المتنافسة في البلد. ففي المجموعة العربية، تقوم التراتبية الاجتماعية، تقليديا، على ركائز مغلقة راسخة تترتب على هرمها القبائل العربية (المحاربة) ثم المتعلمة (الزوايا) اللتان تتقاسمان مفاصل السلطة المدنية والعسكرية والثقافية والاجتماعية. وحسب ناشطة في "إحدى الروابط"، فإنه "إذا كانت القبائل المحاربة تقليديا تحكم بالسلح وهيمنة القوة المسلحة، فإن قبائل الزوايا تستمد سيطرتها من استغلال العلم واستخدام الدين لضمان استمرارها وفرض سطوتها". وتضيف بان "هذا التقاسم الجامد في هذه المجموعة يفرض نفسه اليوم حتى على مستوى الطريقة التي يسير بها البلد". كما اعتبر الكثير من المشاركين ممن يشاطرون هذا الرأي بقوة، على غرار ناشط في مناهضة العبودية أن "المجموعات المسيطرة تفرض النسق التقليدي ومرجعته القديمة على مسار الدولة رغم تناقضه مع متطلبات الحداثة وضرورات مراجعة طريقة تسيير العلاقات ما بين المجموعات والقبائل على أسس حديثة، تتخذ من المواطنة مرجعيتها الأولى". وهنا، يشير الناشط إلى "الطريقة التقليدية الصارمة التي تسير بها العلاقات بين الفئات في المجتمع العربي الموريتاني، خاصة حيال الطبقات الدنيا في الهرم التراتبي داخل المجتمع العربي، وهي أزناكة (الرعاة) والمحجرين (الحراطين) والعبيد وإيكاون (الفنانين) ثم الصانع التقليديين والحرفيين (المعلمين)". ويضيف أستاذ لعلم الاجتماع في الجامعة، "تبقى هذه التراتبية قوية و صارمة رغم نشوء الدولة، حيث ظلت متلازمة للوعي الجمعي وحاضرة في المخيلة الفردية لكل عضو في المجتمع الموريتاني المعاصر، بما فيه الأشخاص المكلفون بتسيير الشأن العام". ويضيف أن "المساعي الرامية إلى التخلص من

حقيقيين في البلد. ويضيف نفس المتدخل "إن رفض الاعتراف هذا يبدو من خلال التغييب التلقائي المتعمد للدور التاريخي للمكونة الزنجية في تاريخ وتحولات موريتانيا المتواصلة". ذاهبا ابعده من ذلك، يقول الناشط: "بل إن إرادة "فرض الهوية". تحولت إلى كارثة إنسانية بفعل عمليات الإبعاد القسري الواسعة للمواطنين السود نحو السنغال ومالي سنة 1989 والتصفية من الإدارة والجيش (1986-1991) وعمليات القتل التي صاحبت ذلك والتضييق على اللغات الزنجية المتداولة في البلد (البولارية، والسوننكي، والولوف) في المجال العام، فأصبح حضورها في وسائل الإعلام العمومية والخاصة محدودا للغاية". وفي هذا السياق، يقول ناشط، في أحد أحزاب المعارضة "غير الراديكالية"، بأن الفرنسية التي كانت تشكل متنفسا لتلك الثقافات عرفت، هي الأخرى، مصيرا صعبا تحت ضغط المد العروبي الزاحف وهيمنة اللغة العربية على أغلبية الدوائر الإدارية العمومية، بما فيها الجيش والقضاء".

أبرزت كل هذه المراحل مجتمعة، تحفظات متبادلة بين المجموعات العرقية في البلد، إذ سرعان ما هيمن التفوق العرقي على كل مناحي الحياة. فحتي الحي الشعبي الذي كان يشكل بوتقة للانصهار والتداخل الثقافي والتبادل، أصبح يعطي صورة مصغرة عن "التشنجات العرقية"، مع ظهور غيتوهات أثنية منفصلة في كبريات المدن، خاصة نواكشوط ونواذيبو وغيرها. وتكرر الظاهرة في المدرسة مرورا بالثكنة، حيث لم يعد التعايش الاثني واقعا. ويعلق أحد الصحفيين المشاركين قائلا: "إننا جيران لا يتعايشون!" ويضيف بأنه "يكفي النظر إلى ساكنة أي حي ما في نواكشوط للوقوف على هذه الحقيقة. ففي كل أحياء نواكشوط، تظهر مجموعة أو أثنية أو قبيلة أو حتى عشيرة. وحتى البؤساء، الأغلبية الساحقة لسكان أحياء الضواحي، والذين ينحدرون في غالبيتهم من ضحايا العبودية أو الغبن الاجتماعي والتهميش، يعيشون في أحياء خاصة بهم يواجهون، لوحدهم، شظف العيس وفي ظروف معقدة".

وعلى النقيض من هذا الموقف، تحدث بعض المشاركين عن التعددية والتنوع في موريتانيا حيث يعيشها السكان بتلقائية وان كانت الدولة هي من تتخذ في خندق مجموعاتي ضيق يجردها من الحياد المطلوب حيال كافة المكونات، مما يهدد الوئام الاجتماعي في البلد. وبذلك، يحملون الدولة كامل المسؤولية عن الحالة المؤسفة "للقطيعة العرقية" في موريتانيا؛ خاصة في ما يتعلق لمنحها لقطع سكين في الأحياء حسب "الهوية". وفي نفس السياق، تحدثت مسؤولة سياسية، قائلة بأن: "كل المآخذ المشار إليها أعلاه كانت من فعل الدولة في مرحلة مظلمة من تاريخ البلد، في ظل سيادة الدكتاتورية، وان علي كل

المقاربات المتبعة لا تنبع من القيم والمرجعيات الروحية للشخص الموريتاني، مضافاً أن "الحلول ستكون سهلة وفي المتناول عندما يقبل الجميع تطبيق الأحكام الخالصة للإسلام في مواجهة المشاكل المطروحة".

وفي الختام، أوصى المشاركون القيام بعمل جاد على مستوى المدرسة وعلى كافة الصعد الاجتماعية الأخرى من أجل القضاء على عقلية الطبقة والترايبية الاجتماعية والأثنية من خلال تخليص العقول من عقديّ التعالي والدونية سعياً إلى إقناع الفرد أنه شخص كامل المواطنة متحكم في حياته وسيد قراره في بلد يحترم فيه كافة من يتقلدون أي مستوى من المسؤولية مقتضيات المواطنة ويلتزمون بمبادئ العدالة والمساواة بين المواطنين سواء على مستوى الخطاب أو على مستوى القرارات التي يتخذونها.

4.2 دولة القانون وحقوق الإنسان

انتقد العديد من المشاركين طبيعة الدولة الموريتانية وشكل النظام السائد فيها والتسيير الفوضوي لقضايا التنوع والتجانس بين المجموعات فيها، مستندين على عجزها في فرض احترام حقوق الإنسان. واتهم أحد الناجين، بشكل خاص، القضاء الموريتاني الذي وصفه بالسلب، خاصة في ظل عجز القضاة وأعاون القضاء عن ممارسة استقلال سلطتهم لكي يسموا إلى طبيعتهم كحماة ومدافعين عن حقوق الإنسان وضمانة لمساواة المواطنين أمام العدالة».

وحسب أحد المحامين، فإن الطبيعة التنظيمية للدولة الموريتانية التي تتميز بالمركزية المفرطة في التسيير خلق اختلالات كبيرة أثرت على التوازن في مبدأ الفصل بين السلطات وعلى طبيعة ممارستها وتسييرها». وفي نفس النسق، أشار العديد من المشاركين إلى كون الدولة رهينة بين مجموعات نفوذ تنتمي كلها لمكون ثقافي واحد، يتصارع على المصالح والنفوذ سخر الدولة لخدمتها المطلقة مما جعلها تحيد عن روح القانون، وتتملص من المقاربة التشاركية المنفتحة على كل المكونات». وحسب رئيس لأحادي الحركات الذاتية للتنمية فإن "جل ممارسي السلطة يتصرفون بكل عنجهية ضد المواطنين، بل إن المواطن عرضة لقرارات مجحفة وغير منطقية على الإطلاق من طرف الإدارة في تسييرها اليومي للشأن العام للمواطنين". واعتبر البعض الآخر أن كل شيء يعطي الانطباع أن الدولة صممت لضمان سيطرة مجموعة بعينها على بقية المجموعات الأخرى. وفي هذا الصدد، يقول عباس ناشط في "حركة حقوقية" بأن "تلك الإدارة تتجلى في سيطرة مجموعات البيضان على كل مفاصل القرارات السياسية

ربقة النسق التقليدي للترايبية الاجتماعية المغلقة عبر التنظيمات السياسية أو الاجتماعية ك"التحالف الشعبي التقدمي" أو من خلال المنظمات غير الحكومية ك "نقدة العبيد" أو "الحركة الانعناقية (IRA)" أو "حركة الحر" و "حراك لمعلمين"، يواجهه، بكل قوة، من قبل القوى القبلية المجتمعية، خاصة في دعوات تلك التنظيمات إلى التحرر من وصاية القيادة التقليدية والانتقال بالعلاقة إلى علاقة مواطنة بين الفرد والمجتمع وبين الفرد والدولة". ويقول مناضل في "حراك لمعلمين" بأن "دور القوى التقليدية المسيطرة على الدولة اليوم تحاول الحد من المطالب الحقوقية المتصاعدة من أجل الاستمرار في توجيه الأمور بشكل تظل فيه الوضعية على حالها والحيلولة دون منع أبناء الطبقات الدنيا من حقوقهم في دولة ديمقراطية حديثة".

أما في المجموعة الزنجية، فإن الترايبية الاجتماعية تكاد تكون نفسها مع اختلافات طفيفة حسب فاعل من منظمة لنصرة العبيد وإن كانت آثار تلك الترايبية أقل رسوخاً نظراً للاختلالات التي اعترتها بفعل التعلم الواسع في الأوساط الزنجية منذ دخول الاستعمال بما فيه في أوساط المجموعات السفلية في الهرم. وحسب باحث في التاريخ، فإن "هناك عنصران أساسيان كان لهما كذلك بالغ الأثر على مسار الترايبية الاجتماعية التقليدية لدي الزوج: إقصاء الاستقرابية الزنجية من لعبة الفعل السياسي، حيث كانت جزءاً من القوى المهيمنة المتحكمة في السلطة منذ الاستقلال، حيث راحت ضحية للصراعات العرقية على السلطة، مما أضعف من مركزها كفاعل يضمن بقاء الترايبية الاجتماعية التي كانت تحركها على هواها، وفي أغلب الأحوال على حساب المجموعات الدنيا تقليدياً في الأوساط الزنجية. ثم كان لموجات الجفاف المتكررة فعلها بعد انهيار أسس الاقتصاد التقليدي القائم على الرعي والزراعة". وخلص أحد المتدخلين إلى أنه: "عموماً، يظل المجتمع الموريتاني مجتمعا رافضاً للمساواة وللعدالة وأن ما ينقصه هو التحلي بروح الإنصاف والإيمان بقيم المساواة الطبيعية بين البشر وهذا ما يجب ترسيخه في الوعي الجمعي للمجتمع". و هنا يتساءل نفس المتدخل "إذا كان وضع العلاقات العرقية في البلد سيكون أحسن حالا مما هو عليه الأمر ولو أنه كتب للزوج السيطرة على الحكم في البلاد". في حين، يلاحظ أحد الصحفيين أن "الترايبية الاجتماعية ومفهوم الطبقة حقيقة في كل بلدان المكونة من المجتمعات البدوية والزراعية التقليدية. وهذه الحقيقة تشكل تحدياً حقيقياً أمام الدولة المعاصرة إذ تواجه مشاكل حقيقية في مساندة مقتضيات العصر".

أما أحد شيوخ الحركة السلفية فإنه يعتبر أن المشاكل تتراكم على البلد منذ عصور دون أن توجد لها أية حلول ناجعة، ذلك أن

والإدارية والفكرية والأمنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية". ويرى متدخل من إحدى تشكيلات النضال ضد العبودية بأن "الإصرار على التمسك بهذا الواقع دون أي تنازلات وفرض الهيمنة على المجموعات الأخرى بأي ثمن يشكل تهديدا خطيرا على مستقبل الوطن".

وفي الطرف المناوئ لهذا الطرح، أحد الصحفيين عن الكثير من "عدم الدقة في ما يقال بأنها سيطرة مزعومة لمجموعة "البيضان" (العرب) على الأمور. والحقيقة أن هذه السيطرة أفقية، يقوم عليها أشخاص ومجموعات ينحدرون من كل المكونات وتخدم، في المقام الأول، مصالحها الخاصة على حساب الأغلبية الساحقة من الشعب الموريتاني. ومن هذا المنطلق، فإنه من عدم الإنصاف الحديث عن سيطرة مطلقة للعنصر العربي".

ويرى العديد من المشاركين ان التعددية الديمقراطية المنبثقة من دستور 1991 في موريتانيا، حيث لم تكن نتاج أية رؤية جديدة لتسيير صحيح للأمر ولا من اجل التنمية المتوازنة للمناطق وبعيدا عن أي إرادة لتوزيع عادل للثروة أو لتقاسم المتضامن للسلطة بين المناطق والمجموعات وبالتالي لم يكن لها أي أثر ايجابي على العلاقات بين الأقوام في البلاد. وحسب صحفي آخر، فان "هذه الديمقراطية التي تتأرجح بين المسلسلات الانتخابية المشوبة وبين الانقلابات المتكررة تخفي في ثناياها مخاوف المجموعة المسيطرة من ترسيخ ديمقراطية حقيقية تقوم على المساواة بين المواطنين على أساس "صوت واحد لكل شخص". و "يتجسد هذا التوجه في تنشيط الآلية المتمثلة في إعادة الاعتبار لمفهوم شيخ القبيلة الناخب الكبير الذي يلتف على إرادة تابعيه ويمنع بذلك الشعب من التعبير عن إرادته الحقيقية، مما يقلص من فرض المشاركة والتناوب والتغيير. ومعلوم، حسب المتحدث، أن الدولة تتحكم من خلال شيوخ القبائل وعلى آليات ممارسة السلطة القبلية التي تواكبها الدولة وتأزرها، مما يعرقل المسلسل الديمقراطي في البلد".

وحسب العديد من المشاركين، يبدو أن احترام حقوق الإنسان يظل بعيد المنال في الواقع المعاش في موريتانيا. وفي هذا الصدد، يؤكد أحد ناشطي الحركات العاملة ضد العبودية أن "استفحال ظاهرة العبودية والفرقعات الإعلامية يعبر عن الارتجالية المتبعة دون أي جديد ملموس لتسوية المسألة بما في ذلك القانون 048/2007 بتاريخ 2007/09/03 المجرم لممارسات العبودية، تحول دون انجاز تدابير في سبيل سياسة لصالح المستعبدين والمستعبدين السابقين، خاصة في مجالات التعلم والشغل والتكوين. ومن جهتها، قالت مناضلة من حزب "يساري" أن: "غياب إرادة جادة للسلطات وللشعوب المحافظة المساندة لها

في السعي إلى تسوية نهائية للمظالم الناتجة عن الانتهاكات الصارخة الواسعة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد المواطنين الزوج ما بين 1986 - 1991". وفي نفس السياق، تحدث عضو في مشروع حزب قيد التأسيس قائلا: "إن رفض الحكومة المساندة من طرف القوى القومية العربية في فتح حوار شامل حول قضية الإرث الإنساني لإتاحة المجال أمام وضع آليات لعدالة انتقالية من شأنها أن تنصف الضحايا وإعادتهم في حقوقهم كمواطنين، أمر يدعو إلى الخوف على مستقبل البلاد". ويضيف أحد الصحفيين ان "الظروف القاسية التي يعيشها اللاجئون الموريتانيون السابقون في السنغال⁴ المحرومون من حالتهم المدنية ومن استعادة أراضيهم والمستبعدين من ومشاريع الدمج التي كانت الدولة قد وعدت بها في إطار الاتفاق الثلاثي الإطار لسنة 2007 الموقع مع هيئة اللاجئين والحكومة السنغالية حول العودة الطوعية للاجئين تشكل مصدر قلق كبير لدعاة الاستقرار والوحدة الوطنية في البلد.

وفي هذا الصدد، يقول أحد المحامين بأن الملفان المتاران أعلاه يتميزان بالتعقد وانه اتخذت بشأنهما قرارات في سبيل التسوية رغم محدوديتها، محاولة لإنصاف الضحايا وإعادة الاعتبار لهم، مما يستوجب اعترافا وتتمينا من الجميع لتشجيع السلطات للمضي قدما نحو التسوية النهائية لهذه القضايا.

من جهة أخرى، تحدث المشاركون بإسهاب عن تهميش بعض المجموعات في البلد مما يجردتها من أي شعور بالكرامة والاحترام مما يحول دون تمتعها بحقوق المواطنة الكاملة. وحول مجمل كل هذه القضايا، طالب المشاركون بفتح حوار وطني يتمخض عن حلول توافقية سيتم تضمينها في وثيقة عهد وطني حول الوحدة الوطنية يكون ملزما للأطراف المشاركة وللدولة.

5.2 المشاركة السياسية والمواطنة

حول هذه النقطة، عبر العديد من المشاركين عن أسفهم على ضعف مستوى مشاركة المواطنين المنحدرين من الأقليات أو من

⁴ بعد توقيع اتفاقية ثلاثية بين موريتانيا وهيئة غوث اللاجئين والحكومة السنغالية سنة 2007، بدأت موريتانيا برنامج استقبال مهجريها ولاجئينها في السنغال ابتداء من 2008. وعاد بموجب برنامج العودة الطوعية 24556. وأغلق البرنامج سنة 2012 دون أن يعود اللاجئين في مالي الذين يقدر عددهم ب 16.000 شخص حسب هيئة غوث اللاجئين. وتعتبر الحكومة هؤلاء كرحالة منتجعين، لا لاجئون.

الطبقات العربية المسحوقة تاريخيا ومن العبيد السابقين وكذلك الشباب والنساء في الشأن العام في الحياة العامة للبلد

مجالات الإيراد والتصدير. ونتيجة لذلك، نلاحظ غياب أي حضور فاعل للأقليات في المجال الاقتصادي".

كما انه على المستوى المحلي، يسجل المشاركون أن "اعتماد الدولة لسياسة تمثيلها في أقاليم الجنوب من قبل موظفين ووكلاء ينحدرون، جميعا، من المجموعة العربية لتسيير الأمور اليومية لسكان يتشكلون، في أغليتهم الساحقة، من الزنوج يمثل أحد تجليات الإدارة غير المستنيرة، حيث تدار الشؤون تماما كما كان يحدث مع الإدارة الاستعمارية الفرنسية لشؤون السكان المحليين" حسب تعبير عضو إحدى الحركات الذاتية للتنمية.

ومن جهة أخرى، أثار بعض المشاركين مسألة "التمييز العرقي" على مستوى التسجيل في قيود الحالة المدنية، باعتباره مناط الولوج لحالة المواطنة والحقوق والواجبات المترتبة عليها. ونددوا، في هذا الإطار، ب "العراقيل وبعص الممارسات غير اللائقة وبالمضايقات التي يواجهها السكان السود (زنوج وحراطين) أمام مكاتب الحالة المدنية عند سعيهم لاستصدار وثائقهم المدنية" حسب متدخل من إحدى الحركات المناوئة لإجراءات التقييد السكاني الجاري؛ الذي يضيف أن "النظام يحاول تقليص عدد السكان السود في البلد بإقصائهم من التقييد في سجلات الحالة المدنية، معتمدا ما يشبه سياسة "الإبادة البيومترية". وفي النقيض من هذا الموقف، يقول صحفي إن "الانتقادات الموجهة لوكالة الحالة المدنية تصدر عن كافة أطراف ومكونات الشعب الموريتاني بمجرد تقدم البعض للتقييد في السجلات، حيث يوجه الرأي العام انتقادات لاذعة في استهجان يكاد يكون مجمعا عليه لممارستها المذلة ولقواعدها الغامضة التي لا تدعن لأي قانون ولا تخضع لمنطق".

وتحدث الصحفي، في هذا السياق، عن "مضايقات يواجهها السكان العرب في بعض مناطق شمال البلاد حيث يتهم وكلاء الحالة المدنية بعضا من هؤلاء السكان بكونهم صحراويون ويمتنعون عن تسجيلهم في قوائم الحالة المدنية".

وفي ختام هذه النقطة، يوصي المشاركون بمراجعة قواعد الولوج للمهام الرسمية عبر وضع دليل يفرض على الأحزاب السياسية تعيين أشخاص ينحدرون من الأقليات في قوائم المرشحين في الانتخابات، حيث لا ينبغي أن يقتصر هذا الالتزام على النساء فقط قرر في قانون 2006 حول مشاركة النساء ولكن أيضا على الشباب وعلى الأقليات وكذلك على المجموعات "المستخفة". كما أوصي المشاركون باتخاذ قواعد صارمة في تسيير الامتحانات الموصلة لدخول الموظفين في الأسلاك السامية والوسطى للدولة، مطالبين باحترام أكثر للقانون وبصرامة أكبر في قواعد الشفافية في القرارات التي تتخذها الدولة في هذا المجال، خاصة فيما يخص

وينتقد المشاركون النظام السياسي في البلد من حيث جعله للخيار القبلي معطي فاعلا في معادلة تثبيت قواعد آليات المشاركة في الحياة العامة. وحسب ناشط من "رابطة ضحايا القمع" فإن "النظام السائد في موريتانيا والمنبثق عن انقلاب 1978 العسكري عمد، بدل ترسيخ الشرعية بالاعتماد على القواعد الجمهورية المعروفة، إلى الاعتماد على تحالف مجموعات سياسية، خاصة ذات النزعة القومية الضيقة والقبائل والمشايخ ورجال الأعمال مع الجيش ينحدرون، كلهم، من نفس المجموعة القبلية: "البيضان" لإحكام سيطرتهم على الأمور. وفي نفس السياق، تقول قيادية من التنظيمات المدافعة عن المغبونين، إن "المجموعة المتحكمة لا هم لها سوي ترسيخ العلاقات التقليدية وتنظيم إرادة المجتمع كما كان يجري في النظام القبلي القديم، حيث تتولى المجموعات المنتفذة توجيه الانتماءات للأحزاب وترعى العلاقات مع الجهات و المواقع الرسمية وتزكي الترشيحات في الانتخابات المحلية وتتحكم حتى في سلم الترقيات بالنسبة للأشخاص في أسلاك الدولة؛ ولذا، تضيف، بان "المأمورية الانتخابية في موريتانيا تمارس تحت وصاية كبيرة ورقابة صارمة من القوى التقليدية مما يجرى السلطة المنتخبة من كل شيء وينطبق هذا على المجالس البلدية والعمد والنواب والشيوخ، وهذا ما يجعل الدولة هي الراعي الرسمي الأول للنظام القبلي التقليدي وهذا ما يفسر، حسب المنتهدة، غياب التعددية والتنوع وضعف التمثيل الشرائحي في هذه الهيئات مما يؤثر سلبا على فاعليتها وحسن سير تلك المؤسسات والهيئات".

من جهة أخرى، أثار بعض المشاركين ما أسموه "حرمان المواطنين الزنوج والحراطين ومن العرب المستضعفين من ولوج المسؤوليات" واعتبروا انه، منذ سنوات طويلة، أصبح كافة المسؤولين السامين في الدولة، خاصة على مستوى الإدارة والقضاء والجيش وغيرها. بل إنهم أصبحوا يتقاسمون المناصب بالميراث بحيث أصبح الابن يرث مسؤولية والده ورتبته بعد تقاعده. ويرى قيادي في الحراك المناوئ للعبودية بأن "هذه الوضعية التي ترعاها الدولة وتباركها أدت إلى استبعاد ممنهج للأقليات في البلد من أي مسؤولية في المرفق العمومي بدءا من الإدارة المحلية وصف الضباط في الجيش والشرطة والجمارك وفي مرفق أخرى"، بل يضيف: "في مجال المال والأعمال فان الأقليات مهمشة حيث لا تصل إلى رأس المال ولا تستطيع الاستثمار كفاعل رئيسي في العديد من القطاعات كالبنوك والتأمين والمعادن والصيد وفي

احترام قواعد المنافسة الحرة والشريفة، بما في ذلك في المجال الاقتصادي.

- استدعاء منتديات عامة حول حقوق الإنسان.

3. مجموعات العمل والتوصيات

في نهاية النقاشات، توزع المشاركون إلى مجموعات عمل مصغرة. وكانت محاور العمل في تلك المجموعات على النحو التالي (مع توصيات كل مجموعة):

1- اللغة والتنوع

- الدعوة إلى وضع وثيقة إجبارية حول تعميم اللغات الوطنية بهدف فرض تعليمها على مستوى السلك الابتدائي؛
- التحسيس حول ضرورة أن يتقن كل مواطن، على الأقل، الخطاب بإحدى اللغات الوطنية وأن يكون الأمر واجبا وملزما لكل من يتلوى مسؤولية عمومية مهما كان مستواها؛

- ضرورة إدماج اللغات الوطنية في البرامج التكوينية للتعليم المهني على مستوى أسلاك المدرسة الوطنية للإدارة وغيرها، إلخ؛

- ضرورة مراجعة نسبة الحصص الزمنية وزيادة أوقات بث وفترات إذاعة البرامج المقدمة باللغات الوطنية، حيث تكون في أوقات بث مواتية، سواء على مستوى وسائل الإعلام الرسمية أو الخصوصية؛

- تسمية الشوارع والمعالم الحضرية بأسماء ذات دلالات رمزية وطنية باللغات الوطنية الزنجية المتداولة؛

إدخال المعارف المختلفة باللغات الوطنية في المنظومة التربوية الوطنية وفي برامج التكوين.

2- التعايش السلمي

- استدعاء منتديات وطنية للحوار الوطني حول التعايش؛
- اقتراح عهد وطني يعرض للنقاش على أوسع نطاق ممكن في البلد؛

- وضع الآليات المناسبة لتأسيس عدالة انتقالية تساهم في معرفة الحقيقة فيما جرى في سنوات الجمر (1966-1991) واقتراح حلول وطنية تدخل في إطار العهد الوطني للتعايش السلمي والمصالحة؛

3- التنوع والمشاركة السياسية

- إعادة تأسيس موريتانيا على أسس حديثة (مراجعة الدستور والأخذ بعين الاعتبار بقيم المواطنة والتنوع بصورة أكثر انسجاما مع الواقع)؛

- العمل، على المستوى الاجتماعي، من أجل إذابة الولاءات التقليدية الضيقة (القبلية، الفئوية، الجهوية والاثنية والشرائعية، الخ)؛

- منع استغلال الدين لتبرير بعض الممارسات الاجتماعية المتخلفة والمجحفة؛

- العمل على أن يكون التنوع محترما وحاضرا في كل مفاصل الدولة والمجتمع.

4- المساواة والتنوع

- تمكين ضحايا وأولياء حقوق من تضرروا من الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان من الاستفادة الكاملة من حقوقهم، بما فيها الحق في التقاضي بإلغاء القانون 93-23 بتاريخ 14 يونيو 1993 القاضي بمنح عفو شامل عن مرتكبي جرائم انتهاك حقوق الإنسان في الحقبة ما بين يناير 1989 و17 أبريل 1992؛

- وضع إطار قانوني للمواطنة القانونية والمساعدة لضحايا الاسترقاق؛

- تشجيع الزواج المتبادل والتمازج العرقي بين المكونات الوطنية؛

- خلق الظروف الملائمة للولوج المتكافئ للثقافات المحلية على أساس من المواطنة لكافة المنابر والوسائط الإعلامية الوطنية وحضورها في كافة المحافل الرسمية في الداخل والخارج؛

- ضرورة ضمان تساوي المواطنين أمام خدمات المرفق العمومي، خاصة في مجال الخدمات وبالأخص خدمتي الصحة والتعليم؛

- تدعيم مكانة الإسلام باعتباره القيمة المشتركة الأولى بين مكونات الشعب الموريتاني.

خدمة للحالة الموريتانية، إذ انه من الواضح انه بالحوار والنقاش وحدهما يتولد الاعتراف المتبادل والاحترام وإرادة تجاوز المشاكل والخلافات، كتلك التي تعرفها موريتانيا. وابعد من ذلك، يقول بعض المشاركين، بان الورشة مكنتهم من التعرف ومن خلق أجواء من الثقة المتبادلة التي ستساعدهم في مواصلة التبادل وتنظيم أنشطة مشتركة في إطار العمل التعبوي المعتاد لكل من الهيئات التي يمثلونها، مما سيرسخ مبدأ التبادل وزرع الثقة المتبادلة.

وعبر المشاركون عن استعدادهم لمواصلة العمل الدؤوب الذي بدؤوه في الورشة من خلال الاستمرار في النقاش واللقاءات الدورية لتوسيع دائرة المشاركين. وفي هذا الصدد، جددوا شكرهم الجزيل وامتنانهم الصادق لمؤسسة قرطبة بجنيف ولوزارة الخارجية السويسرية، ملتصقين منهنما مواصلة دعم المجهود حتى يتبلور المشروع قيد الإنجاز وضمان تحقيق الخطوات اللاحقة، اعتماد على مجهود تشكيل إطار للتبادل والعمل بهدف صياغة خطة وطنية مجمع عليها للمصالحة الوطنية في موريتانيا عبر حوار وطني شامل. وسيضم المشروع، إلى جانب المشاركين في الورشتين السابقتين، شخصيات مستقلة ووازنة من مسؤولي هيئات مدنية ناشطة وزعماء تقليديين، إضافة إلى مشايخ دينيين وشخصيات مستقلة تحظى باحترام الجميع. وستهدف هذه النقاشات الموسعة إلى تحسين الدولة وأصحاب القرار بأهمية تبني الفكرة واتخاذها مقارنة تؤسس بها لمسلسل المصالحة على المستوى الوطني.

عبر المشاركون عن ارتياحهم الكبير عن تنظيم الورشة التي يعتبرونها قيمة للغاية بحيث أنها مكنت، وللمرة الأولى، من ان تجمع هذا العدد من الموريتانيين الذين هم، في غالبيتهم، متحفظون حيال بعضهم البعض، حول طاولة واحدة لنقاش قضايا هامة وحساسة. وأعتبر العديد من المشاركين بان من حضروا الورشة يشكلون صفة نوعية سواء من حيث التمثيل او المستوى العلمي أو من حيث الدور الريادي المتميز المشهود لهم في العمل، ضمن تقاطع متوازن لممثلي كل التيارات الفكرية، من اجل إرساء قواعد المواطنة عبر المشاركة والحوار واحترام التنوع الثقافي والاثني في البلد. كما ثمنوا التمثيل الجيد لكل المجموعات السياسية والأثنية والتجمعات ذات المطالبات الاجتماعية في المجتمع. كما سجلوا، بارتياح، التجاوب الواسع مع الدعوة للمشاركة في الورشة، فباستثناء بعض الشخصيات التي كانت على سفر او نواب كانوا منشغلين في جلسات لنقاش قانون المالية، كانت المشاركة معتبرة. وعموما، عبرت الشخصيات التي لم تكن حاضرة عن ارتياحها للأصدقاء التي وصلتها عن الورشة ووجدت استعدادها للمشاركة في الخطوات الموالية التي ستتمخض عن نتائج الورشة.

ومن جهة أخرى، ثمن المشاركون مقاربة مؤسسة قرطبة بجنيف الرامية إلى شرح وترسيخ الحوار خدمة السلام والاستقرار عبر نظرية وتطبيقات مبدأ تحويل الخلاف، وعبروا عن امتنانهم للدعوة الموجهة إليهم بالاستحواذ على المفهوم وعلى مقارباته،

الخلاصة

يتضح من خلال هذا التقرير أن ورشة 2014/12/13 ساهمت في مد الجسور لحوار وطني موريتاني- موريتاني حول مسألة مهمة وحساسة في البلد، ألا وهي إشكالية "التنوع والمواطنة في موريتانيا"، حيث مكنت عديد الفاعلين من مختلف المشارب والاتجاهات بالتواجد و النقاش في جو اخوي حول مختلف جوانب الإشكالية. وتمخضت عن النقاشات نتائج وتوصيات واعدة مما يقتضي السعي إلى العمل على تحقيقها والاستمرار في روحها قصد مساعدة الموريتانيين في إيجاد السبل التي يرونها مناسبة لتجاوز العراقيل والمطبات ونبذ التعصب وتجاوز الازدراء المتبادل سعيا إلى ترسيخ مبادئ التعايش السلمي في إطار يضمن احترام التنوع الثقافي والاثني في البلد. وبالنظر إلى النتائج وإلى الخلاصات التي توصل إليها المشاركون، فانه من المستساغ الاستمرار في مؤازرة المشروع.